

أثارت تشريعات أصدرتها الحكومة الهندية غضب المسلمين في الهند الذين يشكلون أكبر أقلية في العالم. < o = prefix ecapseman:lmx? />

فقد دخلت الجماعات الهندية المسلمة في خلاف حاد مع الحكومة الهندية، وهددت بالثورة على بعض أشهر التشريعات التي أصدرتها الحكومة، مثل قانون الحق في التعليم وقانون الضرائب المباشرة. ويأتي هذا في الوقت الذي يعول فيه البرلمان الهندي بشدة على أصوات المسلمين في الانتخابات المقبلة، في خمس ولايات هندية.

ويجعل تشريع «الحق في التعليم» من التعليم حقاً أساسياً للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و41 عاماً، حيث يسمح فقط بتدريس المناهج الدراسية المعتمدة، ويقوم بتحديد البنية التحتية التي يجب أن تتوفر في المدارس المختلفة، والتي تتضمن وجود أسوار حول المدارس، ومراحيض منفصلة للفتيان والفتيات، ومعلمين مؤهلين، وملاعب.. إلخ.

وقد وصف رجال دين مسلمون قانون الحق في التعليم بأنه يعد هجوماً على سيادة المدارس الإسلامية ورؤساء المدارس الإسلامية الرئيسية في البلاد، وهددوا بشن حملة اعتراض على مستوى البلاد، إذا ما حاولت الحكومة أن تضع بشكل قسري نظام التعليم في المدارس الإسلامية تحت إشراف قانون الحق في التعليم. وتميل معظم المدارس الإسلامية إلى عدم تلبية المعايير الجديدة التي ينص عليها قانون الحق في التعليم؛ نظراً لأن معظمها يتم تمويله من خلال التبرعات الخيرية، كما أن لكل منها مناهجها - الدينية غالباً - الخاصة بها، بالإضافة إلى قيام كل منها بمنح شهادات تخرج خاصة بها، وفقاً لصحيفة الشرق الأوسط. وقد تسبب الخوف من التغيير في حدوث رد فعل عنيف، حيث قال محمد أديب - وهو عضو في البرلمان الهندي - : «بعض الناس يريدون تطبيق القوانين الأميركية هنا، ولكن هذا لن يكون عملياً».

ويرى آخرون - مثل مولانا آثار علي الذي يدير مدرسة إسلامية في مسجد جاما أحد المساجد الرئيسية في مدينة دلهي - أن هناك أسباباً أعمق لرفض تطبيق القانون، حيث يصف القانون بأنه «مؤامرة من جانب الحكومة للتدخل في إدارة المدارس الدينية».

ومن جهته، انتقد رئيس مجلس قانون الأحوال الشخصية لمسلمي الهند - الذي يعد بمثابة الهيئة العليا للمسلمين في الهند - قانون الحق في التعليم بشدة، زاعماً أن مؤسسات الأقليات، بما في ذلك المدارس الإسلامية سوف تفقد هويتها نتيجة لذلك.

وقال أمين مجلس قانون الأحوال الشخصية لمسلمي الهند مولانا محمد ولي رحمان: إنه إذا لم يتم استبعاد مؤسسات الأقليات من القانون، فإن المجلس سيقدم احتجاجاً، وسيعمل على تعبئة الأمة بأسرها لدحض جهود الحكومة، مضيفاً أنه في حال تطبيق القانون فإن كل مؤسسات الأقليات سوف تفقد مركزها وقدرتها على اختيار مناهج التعليم المناسبة لها، كما ستفشل في الحفاظ على هويتها اللغوية، ونقل لغتها وثقافتها إلى الجيل المقبل من أبنائها. وتقوم المدارس الإسلامية في الهند بتدريس المواد الدينية واللغة بشكل أساسي، على الرغم من أن الكثير منها قد أضاف اللغة الإنجليزية والهندية ومهارات استخدام الحاسوب إلى مناهجها.

وكانت احتجاجات إسلامية قد منعت الكاتب سلمان رشدي من حضور افتتاح مهرجان جيبور الأدبي في الهند. وقالت اللجنة المنظمة للمهرجان: "سلمان رشدي لن يكون في الهند في العشرين من يناير الجاري بسبب تغيير طراً على جدول مواعيده، ولا يزال المهرجان على موقفه المؤيد لدعوة السيد رشدي".

وكان معهد "دار العلوم ديوبند" واسع النفوذ قد عارض مشاركة رشدي بسبب رواية "آيات شيطانية" التي نشرها عام 8891، والتي كانت تجديدياً في الدين بهدف تشويه صورة الإسلام.

وقد أثارت حكومة ولاية راجاستان وعاصمتها جيبور مخاوف أمنية بشأن حضور رشدي. وذكرت صحيفة "هندو" أن رئيس وزراء الولاية أشوق جيهلوت التقى وزير الداخلية الاتحادي بي شيدامبارام لبحث الموضوع.

وقال جيهلوت: بعض المنظمات الإسلامية حثت الحكومة على منع رشدي من زيارة جيبور.

تاريخ النشر : 01/02/2012
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com